



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الاثنين 25 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3
3..... الرئيس بوتفليقة: الجزائر لها إمكانيات لكسب معركة البناء والتقدم (واج)
4..... حكومة: أزمة أسعار البترول "لم توقف وتيرة إعادة بناء البلد" (واج)
5..... المجلس الشعبي الوطني: المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالطيران المدني (واج)
7..... ضرورة تضافر جهود الجميع لمكافحة جريمة الفساد (واج)
8..... الجزائر-النيجر: بن مسعود يؤكد على أهمية تعزيز التعاون لاسيما في المجال السياحي (واج)
9.....
- بنوك /مالية/تأمينات..... 9
9 تهافت ملفت على السوق الموازية..... 9
9..... صرافو "الدوفيز" يزلزون "السكوار" والتجار يتهافتون على العملة!(الشروق أونلاين)
10..... الجزائر- موريتانيا: رجال الأعمال يقترحون انشاء بنوك مختلطة لتسهيل التجارة الخارجية (واج)
- تعاون وشراكة..... 11
11..... الدورة ال38 للجنة المرأة العربية: الدعوة الى توافق عربي حول تنفيذ اعلان بيجين (واج)
- تجارة..... 12
12 آخر أجل في أفريل والتجار متخوفون..... 12
12..... بولنوار: السجل التجاري الإلكتروني سيفضح التجار الوهميين والمتحايلين (الشروق أونلاين)
- يقظة إعلامية 13

الافتتاحية

الرئيس بوتفليقة: الجزائر لها إمكانيات لكسب معركة البناء والتقدم (واج)

أكد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، يوم الاحد، في رسالة قرأها وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، نورالدين بدوي، أهمية المزيد من الفعالية الاقتصادية لضمان دوام العدالة الاجتماعية و التضامن الوطني، لافتا إلى أن الجزائر تزخر بقدرات و إمكانيات تسمح لها بكسب معركة البناء والتقدم.

و في رسالة له بمناسبة احتفالات الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تأميم المحروقات التي جرت فعاليتها هذه السنة بأدرار، قال رئيس الجمهورية "صحيح أننا نتمتع بتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي، غير أننا واعون كل الوعي بضرورة المزيد من الفعالية الاقتصادية لكي نضمن دوام خيارنا المقدس المتمثل في العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني"، لافتا إلى أن للجزائر "قدرات و إمكانيات لكسب هذه المعركة، معركة البناء والتقدم". و أبرز الرئيس بوتفليقة أن قدرات تنوع اقتصاد الجزائر "لا تعد و لا تحصى من مثل الخيرات المنجمية، و القدرات الفلاحية و الكفاءات العلمية، و هي كلها تنتظر منا استغلالها استغلالا أفضل و بنجاعة أعلى و جودة أوفى لكي تصبح مصدر مداخل إضافية لبلادنا".

في سياق متصل، أوضح رئيس الدولة أن رسالته "تبرز بكل قوة، فضائل الاستمرارية، الاستمرارية التي تجعل كل جيل يضيف حجرة على ما بُني قبله، استمرارية تضمن الحفاظ على سداد الخطى و تسمح بتدارك الاخفاقات الهامشية، استمرارية تسمح للجزائر بمضاعفة سرعتها في منافسة بقية الأمم في مجال الرقي و التقدم".

و ذكر في هذا المنحى أن الجزائر "عرفت خلال العشريتين الأخيرتين كيف تمزج ثروة المحروقات مع الإرادة السياسية المستقلة، و كذا سواعد وإرادة أبناء الجزائر المخلصين"، مضيفا أن البلاد بعدما خرجت من المأساة الوطنية و من ويلات إعادة الهيكلة الاقتصادية و الاجتماعية انطلقت في مسار البناء و التشييد مرحلة تلو مرحلة.

و اشار في هذا السياق إلى أن الجزائر "تحررت من أخطبوط المديونية الخارجية و دحرت شبح البطالة الذي كاد يخنق شبابنا و أزالته إلى حد جد بعيد مظاهر البؤس و الفقر، و عمرت ربوع البلاد بألاف المدارس، و مئات المستشفيات، و عشرات الجامعات و ملايين السكنات"، مبرزا أن هذا المسار "ما كان ليكون ممكنا إلا بفضل استقلالية قرارنا السياسي و الاقتصادي الذي سمح لنا باجتياز المصاعب المالية للسنوات الأخيرة، وهو أمر أصبح ممكنا بفضل السلم الاجتماعي و تجند العمال في الاتحاد العام للعمال الجزائريين".

على الصعيد الأمني، أشار الرئيس بوتفليقة إلى وجود "عدم الاستقرار و أفات الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود في جوارنا المباشر و يواجهها الجيش الوطني الشعبي الباسل الذي نحيبه مرة أخرى"، مشددا في هذا الاطار على أن الجيش "في حاجة إلى شعب واع و مجند و يقظ لكي يكون سندا ثميننا و درعا قويا للحفاظ على استقرار البلاد".

حكومة: أزمة أسعار البترول "لم توقف وتيرة إعادة بناء البلد" (واج)

إن تراجع أسعار النفط منذ 2014 "لم يوقف وتيرة إعادة بناء" الجزائر رغم خسارة في مداخيلها بلغت 70 % خلال المراحل الصعبة من هذه الصدمة الخارجية، حسبما وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة. وجاء في ذات الوثيقة ان "أزمة أسعار البترول بدأت سنة 2014 لتبلغ ذروتها سنة 2016 ولم تشهد الأسعار سوى تحسنا متواضعا منذ ذلك الحين، وعلى غرار العديد من البلدان النفطية، فقدت الجزائر نسبة 70 % من مداخيلها خلال المراحل الصعبة هذه الازمة، غير أن هذه الصدمة الخارجية لم توقف وتيرة إعادة بناء البلد". وأوضح ذات المصدر في عرضه لاهم الانجازات الاقتصادية ان الناتج الداخلي الخام ارتفع من 160 مليار دولار في سنة 2016 الى 168 مليار دولار سنة 2017 و يقدر ب 184 مليار دولار في سنة 2018. غير أنه تم التوضيح بأن النمو الذي بلغ نسبة 3ر2 % سنة 2016 تواصل بمستوى اقل سنة 2017 (4ر1 %) ليشهد ارتفاعا سنة 2018 حيث قدر بنسبة 2ر2 %.

وتابع المصدر أن هذا النمو يعد "متواضعا" بسبب تراجع قطاع المحروقات لان النمو خارج المحروقات بلغ 2ر2 % سنة 2017 ليصل إلى 3ر4 % سنة 2018.

== تقدما ملحوظا في الاستثمارات ==

أما بخصوص انجازات القطاعات الاقتصادية الكبرى فقد تمت الاشارة الى ان السلطات العمومية عكفت في مجال الصناعة على اتخاذ عدة تدابير تكميلية موجهة لتحسين مناخ الاستثمار.

ويشهد الاستثمار في هذا الصدد "تقدما ملحوظا" فعلاوة على المشاريع الوطنية الهامة التي يتولى اطلاقها وتدشينها، تسجل "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أيضا تدفقا هائلا من المشاريع التي يادريها مستثمرون في جميع القطاعات. فالحاجيات الوطنية باتت تغطي حتي في مجال الصناعات الغذائية والإلكترونية و مواد البناء و مواد صناعة الحديد". كما بات تصدير المنتجات الصناعية يتضاعف تدريجيا بفضل التشجيع الذي تقدمه السلطات العمومية و "يكنم الرهان حاليا في تنظيم مجموعة المتعاملين لجعلها تبذل المزيد من الجهود في قطاعات الصناعة الموجهة للتصدير سواء تعلق الامر بسلسلة النشاطات المتعلقة بالصادرات أو بالنقل البحري و الجوي للسلع".

أما فيما يخص بعث قطاع المناجم، ذكرت وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة، أن استغلال مناجم فوسفات شهد "انطلاقة جديدة" مع مشروع "بلاد الهضبة (ولاية تبسة) وهو المشروع الذي سيسمح بمضاعفة إنتاج الفوسفات و يمكن من إنشاء صناعة حقيقية للأسمدة بشرق الوطن.

وفيما يتعلق بمناجم الحديد فيجري التحضير لبعث القطاع في المستقبل القريب بغية مرافقة تطوير صناعة الحديد المحلية و تخص هذه الأخيرة في المقام الأول مناجم بوخضرة و الونزة التي سيشهد انتاجهما ارتفاعا.

وبخصوص حقل غار جبيلات (ولاية تيندوف) فهناك تجارب جارية بالمخابرو اتصالات مع الشركاء "مما سيتيح تثمينه خلال العشرية المقبلة".

وفي قطاع الطاقة، فان شركة سوناطراك قامت بتحيين تقييم التقديرات الوطنية بخصوص المحروقات في أفق 2030 ، حسب ذات الوثيقة.

كما انتهجت شركة سوناطراك استراتيجية قوية لتثمين المحروقات (تطوير طاقات تكرير النفط الخام محليا ودوليا و تطوير الصناعة البتروكيمياوية على غرار مركب أرزيو لإنتاج البوليبروبيلان).

ومن جهة أخرى، تعكف على إعادة التفاوض مع زبائنها الأجانب بشأن عقود تصدير الغاز، في حين يجري التحضير حاليا لصياغة مشروع مراجعة القانون المتعلق بالمحروقات قصد تحسين جاذبية بلدنا في مجال التنقيب على هذه الثروة الوطنية واستغلالها.

وبخصوص الطاقات المتجددة، تؤكد الوثيقة أنه فضلا عن دخول خمسة (5) منشآت في الخدمة تقدر طاقتها الاجمالية 125 ميغاواط موزعة على مناطق المسيلة وورقلة والجلفة والأغواط و باتنة في سنة 2017 فقد تم الاعلان هذه السنة عن مناقصة لتعبئة مساهمة المستثمرين المحليين في انتاج 150 ميغاواط كهرياء الضوئية، علما أنه موازاة مع ذلك ستتولى المؤسسات العمومية العاملة في القطاع إنتاج 150 ميغاواط أخرى.

علاوة على ذلك، كلفت الحكومة سوناطراك (التي تنتج الكهرياء الضوئية لحقولها الخاصة) بتولي الريادة في انتاج الكهرياء الضوئية وكذا في خلق بيئة صناعية في هذا المجال من خلال تعبئة متعاملين أجنب لهم سمعة في المجال. وأضافت الوثيقة أن هذه العمليات تمكّن من تحقيق هدف إنتاج 4.500 ميغاواط في السنوات الخمس المقبلة. وفيما يتعلق بالفعالية الطاقوية، يشهد البرنامج المسطر في هذا المجال تسارعا في الوتيرة بفضل إسهام أكبر للجماعات المحلية (الانارة العمومية وتزويد التجهيزات العمومية).

وتأتي هذه الجهود لتضاف الى تلك الجارية خاصة في مجال تحويل السيارات إلى لتشغيلها بغاز البترول المميع. وتذكر الوثيقة بخصوص الانتاج التقليدي للكهرباء أنه تم تشغيل خلال ستي 2017 و2018 قوة جديدة قدرها 2.200 ميغاواط بشمال البلاد، في حين تم في الجنوب تعزيز أقطاب عين صالح وأردار وتيميمون بمنشأة جديدة بقوة 34 ميغاواط تعمل بالعبنة الغازية (التوربيننة)، تضاف الى ذلك سلسلة من المحطات تشغل بالمازوت وبالعبنات الغازية المتحركة والمحطات الصغيرة والتي تنتج قوة 110 ميغاواط موزعة على عدة مناطق بولايات تمنراست وأردار وتندوف وبشار إيليزي وغرداية.

وفيما يتعلق بتزويد البيوت بالطاقة، فيتواصل بوتيرة مدعمة، حيث شهدت سنتا 2017 و2018 توصيل أزيد من 550.000 بيت بشبكة الكهرياء وتم تزويد قرابة 500.000 بيت بالغاز الطبيعي.

وعن لقطاع الفلاحي، تشير وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة الى أنه بفضل عمليات الدعم العمومي الكبير المتتالية الذي قرره رئيس الجمهورية سجل القطاع الفلاحي "إقلاعا حقيقيا" ينبغي تمديده وتوجيهه. وتمثل الفلاحة اليوم نسبة 3ر12 بالمائة من الناتج الوطني الداخلي الخام بقيمة اجمالية للإنتاج فاقت 3.200 مليار دينار جزائريا مع مناصب شغل مضمونة لأكثر من مليوني وست مائة ألف شخص.

وعلاوة على ذلك وباستثناء الحبوب والحليب واللحوم يغطي الإنتاج الفلاحي المحلي حاجيات السوق ويحقق الآن فائضا للتصدير.

وارتفع إنتاج الحبوب من 35 مليون قنطار الى 60 مليون قنطار أما إنتاج الخضار فقد انتقل من 130 الى 136 مليون قنطار فيما فاق إنتاج اللحوم 10 مليون قنطار وبلغ إنتاج الحليب 3ر5 مليار لتر. وتسعى السلطات العمومية الى دعم هذه الحركية بأشكال مختلفة .

ففي مجال المنشآت ارتفعت المساحات المسقية الى أكثر من 1ر3 مليون هكتار، ووسعت شبكة تزويد قطاع الفلاحة بالكهرياء بنسبة 10 بالمائة لتبلغ 7.000 كلم، اضافة الى حوالي 2.000 بئر تم انجازها وإصلاحها.

وفيما يتعلق بالعقار الفلاحي ينتظر قريبا استكمال تحويل حق الانتفاع الى عقد امتياز فلاحي ليشمل 200.000 مستفيد يعملون على مساحة قدرها 2ر3 مليون هكتار فيما سويت وضعية حوالي 23.000 مستفيد من الحصول على الملكية العقارية على مساحة قدرها 167.000 هكتار.

كما تم منح قرابة 1ر2 مليون هكتار من الأملاك الخاصة للدولة لفائدة أكثر من 36.000 مستثمر لاستثمارها في القطاع الفلاحي.

المجلس الشعبي الوطني: المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالطيران المدني (واج)

صادق نواب المجلس الشعبي الوطني يوم الاحد على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-06 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني خلال جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس، معاذ بوشارب، و بحضور اعضاء من الحكومة.

و تم خلال جلسة التصويت الموافقة على التعديلات التي ادخلتها لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلوكية و اللاسلوكية للمجلس الشعبي الوطني من حيث الشكل و المضمون على نص مشروع القانون المتعلق بالطيران المدني. و مست هذه التعديلات المادة الاولى معدلة و المادة الثانية معدلة و المادة 16 مكرر و 11 معدلة و كذا المادة 5 معدلة. ففيما يتعلق بالمادة 16 مكرر 11 معدلة (الواردة في المادة 2) من نص القانون، اقترحت اللجنة تعديل الفقرة الثانية باستبدال عبارة "تحدد مهام الوكالة غير تلك المنصوص عليها" و ادراج مكانها عبارة "فضلا عن المهام المنصوص عليها في هذا القانون، تحدد مهام اخرى لهذه الوكالة و تنظيمها و سيرها عن طريق التنظيم".

اما المادة 5 معدلة، فكانت اللجنة قد اقترحت تعديلها لإعطاء ضمانات لموظفي مديرية الطيران المدني و الارصاد الجوية بوزارة الاشغال العمومية و النقل من خلال منحهم الحق في اختيار ادماجهم بهذه الوكالة او البقاء في مناصبهم الاصلية في أجل لا يتجاوز سنة واحدة ابتداء من تاريخ انشاء الوكالة.

و يهدف مشروع القانون المتعلق بالطيران المدني الى تميم بعض احكام هذا النص الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني و ذلك من خلال تعزيز المناهج اللازمة من الناحية التشريعية و التنظيمية تتكيف مع التعهدات الدولية. و قد جاء في عرض الأسباب لنص القانون ان السياسة المتبعة من طرف الحكومة في مجال الطيران المدني التي جاءت تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية ترمي الى تطوير ميدان النقل الجوي بحيث لا يمكن ضمان هذه السياسة الا اذا كانت مؤسساتها تمارس و ضائف الدولة بصفة مطلقة.

كما اكد ذات النص على ان تحقيق هذا المسعى يستدعي الاستمرار في أداء جميع الاعمال من اجل إرساء نظام تشريعي و تنظيمي مع ضبط كافة نشاطات النقل الجوي المساعدة لتطوير المبادلات المتخذة سواء من طرف القطاع العام او الخاص مع التأكيد خاصة على ضرورة ممارسة الادارة لمهامها السيادية (التنظيمية و المراقبة و الضبط) بغرض ضمان المنافع الاقتصادية و الاجتماعية للجميع.

و من بين الاعمال ذات الاولوية لهاته السياسة، تم التأكيد في نص القانون على تطوير المناهج اللازمة من الناحية التشريعية و التنظيمية المكيفة مع التعهدات الدولية و وضع اطار مؤسستي مطابق لها. و في هذا الاطار، جاء اقتراح انشاء وكالة وطنية للطيران المدني كأمر ضروري خاصة و ان المنظمة الدولية للطيران قد اوصت اعضاءها بمنح استقلالية قانونية و مالية لإدارة طيرائهم المدني بهدف ضمان اداء مهامهم و ايجاد الحل لمشكلة غياب آليات التمويل .

و اشار ذات النص الى انه في الوقت الحالي ، اسندت في الجزائر هذه المهام للوزير المكلف بالطيران المدني الذي يمارسها بواسطة الهيئات التي تخضع لسلطته.

كما تمت الاشارة الى ان هذه الهيئات تواجه صعوبات في اداء مهامها. و لذلك يقترح اعادة تنظيمها في شكل وكالة وطنية للطيران المدني.

و اشارت المنظمة الدولية للطيران المدني كذلك الى عدم التوازن الواضح بين حجم المهام و بين الموارد البشرية و الوسائل المادية التي تتوفر عليها هذه الهيئات التي تواجه صعوبات لضمان الاشراف على نشاطات الطيران المدني و مراقبتها. يذكر ان الجزائر عضو في معاهدة شيكاغو لسنة 1944 المتعلقة بالطيران المدني و التي تخضع الدولة بموجب احكامها للالتزامات المنصوص عليها في هذا المجال.

تجدر الإشارة الى انه منذ عدة سنوات لم تتوقف المنظمة الدولية للطيران المدني من التأكيد على ميدانين ذي اولوية معتبرة الا وهما السلامة و الامن.

لذلك يهدف انشاء وكالة وطنية للطيران المدني الى منح امكانية تدارك النقائص الحالية"، حسبما ورد في نص القانون المتعلق بالطيران المدني.

وتتمتع هذه الوكالة باستقلالية التسيير و بسلطة فعلية و حقيقية لاتخاذ القرارات فيما يخص اداء مهامها بكل حرية كسلطة ضبط لنظام الطيران المدني.

وتنحصر مهام هذه الوكالة اساسا في المسائل القانونية و التقنية و الاقتصادية فيما يخص الضبط و المراقبة و الرقابة لنشاطات مقدمي خدمات الطيران .

كما يؤكد نص القانون على انه يجب ان تزود هذه الوكالة بمستخدمين مؤهلين و اكفاء بوسعهم القيام بالمهام المنوطة بهم و الذين يمكن ان يستفيدوا موازاة مع ذلك من اجراءات تحفيزية في اطار تشجيع استقطاب الكفاءات و الحفاظ عليها.

وسيتتم تمويل هذه الوكالة بشكل رئيسي من حصة مأخوذة من اتاوات الملاحة الجوية التي تقبضها وهذا وفقا لأحكام المادة 68 من قانون المالية لعام 2005.

و بغرض تجسيد مشروع انشاء الوكالة الوطنية للطيران المدني فانه من الضروري ادراج فصل جديد في القانون رقم 06-98 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.

و تم ايضا من خلال مشروع هذا القانون تميم المادة 124 من ذات القانون وذلك قصد ادراج نشاط الاخلاء الصحي بواسطة الطائرة ضمن خدمات العمل الجوي. بالإضافة لذلك تتم احكام القانون المذكور بأدراج فصل اول مكرر عنوانه "الوكالة الوطنية للطيران المدني" بحيث تكلف الوكالة بضبط نشاطات الطيران المدني و مراقبتها و الاشراف عليها و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالطيران المدني.

و تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و تشكل مواردها المالية من اتاوى الملاحة الجوية و حقوق الامتياز لاستغلال الخدمات الجوية للنقل العمومي و ايرادات اخرى مرتبطة بمهامها و الاعانات المحتملة للدولة و الهبات و الوصايا.

ضرورة تضافر جهود الجميع لمكافحة جريمة الفساد (واج)

أكد وزير العدل حافظ الأختام، الطيب لوح، اليوم الأحد بالجزائر العاصمة، على ضرورة "تضافر جهود الجميع" لمكافحة جريمة الفساد التي أضحت تشكل تحديا لكل دول العالم.

وأوضح السيد لوح، عقب المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني، أن هذا النص جاء "لتعزيز الجهود المبذولة" في مجال مكافحة الفساد التي وصفها بـ "الجريمة الخطيرة التي تمس باستقرار و أمن البلاد".

وأبرز الوزير أن جريمة الفساد، التي تعد "من أخطر الجرائم التي تستهدف الشعوب في أمنها استقرارها ما فتئت تأخذ في السنوات الأخيرة أبعاد خطيرة، حيث أصبحت-- يضيف الوزير-- تشكل تحدي لكل دول العالم التي تجندت من أجل القضاء عليها من خلال الاتفاقيات الدولية".

كما قال السيد لوح، أن هذا النص القانوني الخاص بمكافحة الفساد، ينطوي في سياق، "مساهمة المواطنين وممثلي المجتمع المدني في أخلة الحياة العامة من خلال النزاهة و الشفافية والمسؤولية في تسيير الأموال العمومية"، مبرزا أن هذه الأخلة "تعد من المقومات الأساسية لكل نمو اقتصادي واجتماعي".

وبالمناسبة، شدد الوزير على أهمية "تضافر جهود كل مؤسسات الدولة و المجتمع المدني بمختلف مكوناته من أجل تعبئة الإمكانيات الوطنية بغية مكافحة جريمة الفساد".

من جهة أخرى، أبرز وزير العدل حافظ الأختام أن مشروع القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، يندرج في إطار "البرنامج الإصلاحي الشامل الذي يريعه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لتدعيم آليات محاربة الفساد".

كما جدد السيد لوح، التأكيد على أن هذا النص القانوني جاء في سياق "تكييف أحكام القانون مع التعديل الدستوري الذي بادربه رئيس الجمهورية ومواصلة تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد.

وبموجب هذا القانون-- يضيف الوزير سيتعزز القضاء بإنشاء قطب وطني جزائي مالي ذي اختصاص وطني لدى مجلس قضاء الجزائر، باعتباره آلية جديدة من شأنها إعطاء دفع جديد للتحقيقات في قضايا الفساد وتكريس مبدأ دولة القانون وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وسد الثغرات في مجال مكافحة الجريمة إلى جانب إدراج حماية خاصة للمبلغين والخبراء، الضحايا والشهود".

الجزائر-النيجر: بن مسعود يؤكد على أهمية تعزيز التعاون لاسيما في المجال السياحي (واج)

أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية عبد القادر بن مسعود خلال زيارته لجمهورية النيجر التي تدوم الى غاية 25 فبراير على أهمية "تعزيز التعاون والشراكة" بين البلدين في كل الميادين، خاصة في مجال السياحة والصناعة التقليدية، كما أورده يوم الاحد بيان للوزارة.

وأعتبر الوزير في مداخلة له خلال فعاليات الطبعة الرابعة عشر لمهرجان (الأيير) تحت شعار "السياحة والأمن" بمنطقة إفران التابعة لمقاطعة أغاديس بالنيجر ان هذه التظاهرة "إطارا مناسباً لتعزيز أواصر الأخوة والتلاحم بين البلدين والشعبين الشقيقين"، لما يحمله من أبعاد تاريخية ورسائل جد هادفة داعيا إلى "توسيع المشاركة في المهرجان والتفكير في جعله مهرجانا دوليا أو إقليميا تنضم إليه مختلف ثقافات وشعوب منطقة الساحل الإفريقي خصوصا وأنه بات يحقق إقبالا من طرف السياح".

واكد السيد بن مسعود بالمناسبة على "الأهمية البالغة التي توليها الجزائر إلى توطيد وتعزيز علاقات التعاون مع جمهورية النيجر ودول الساحل"، منوها ب"الدور الكبير الذي قام به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في تدعيم مبادرات السلام بمنطقة الساحل والقارة الإفريقية".

وأشاد في هذا الإطار "باعتتماد منظمة الأمم المتحدة يوم 16 ماي من كل سنة يوما عالميا للعيش معا بسلام بمبادرة من الجزائر معتبرا ذلك "اعترافا للمجتمع الدولي بجهود رئيس الجمهورية في إرساء ثقافة السلم والمصالحة".

من جهة أخرى أشار الى "مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها الجزائر والتي مكنت من تحقيق إنجازات كبرى في مختلف المجالات، والتي كان لها الأثر الإيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي". مذكرا في نفس الوقت ب "أهمية هذه الإنجازات وأثرها المباشر على تطوير التعاون والتبادل على الصعيد الإقليمي".

وذكر السيد بن مسعود في هذا الشأن ب "طريق الوحدة الافريقية، والطريق السيار شرق غرب، ومطار الجزائر الدولي ومشروع ميناء الوسط الجديد وشبكة الربط بالألياف البصرية"، مؤكدا بأن "الجزائر حققت معظم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة قبل آجالها المحددة".

وفي قطاع السياحة، ثمن الوزير الإنجازات الكبرى المحققة في القطاع سيما في مجال الاستثمار والتي مكنت من الارتقاء بالحظيرة الفندقية الوطنية بنسبة 300 بالمائة، مشيرا إلى "جاذبية الوجهة الجزائرية التي باتت محل اهتمام على المستوى الدولي".

وفي ميدان الصناعة التقليدية، وعلى هامش زيارته لمعرض المنتوجات الحرفية المنظم على هامش المهرجان رفقة السيد الوزير الأول ورئيس المجلس الوطني، ذكر الوزير بالخطوات الكبيرة التي حققتها الجزائر في هذا المجال الذي ساهم في خلق أكثر من مليون منصب عمل دائم، في نفس الموضوع أشار معالي الوزير إلى "مساهمة قطاع السياحة والصناعة التقليدية في المجهود التنموي للبلاد كونه قطاعا خلاقا للثروة ومناصب الشغل بامتياز".

وستواصل زيارة وزير السياحة والصناعة التقليدية بالنيجر حيث أنه من المرتقب أن يقوم بلقاءات عمل بالعاصمة نيامي بالإضافة إلى الإشراف على اختتام اللجنة المشتركة الجزائرية - النيجيرية التي سينبثق عنها العديد من المقترحات الجديدة والمحيئة في مجال التعاون بين البلدين في قطاع السياحة والصناعة التقليدية - وفق بيان الوزارة .

بنوك / مالية / تأمينات

تهافت ملفت على السوق الموازية

صرافو "الدوفيز" يزلزون "السكوار" والتجار يتهافتون على العملة! (الشروق اونلاين)

الأورو بـ21 ألفا و600 دج والدولار بـ18 ألفا و700 دج لكل 100 وحدة ارتفع سعر صرف الأورو والدولار، الأحد، بشكل ملفت بالسوق السوداء للعملة الصعبة على مستوى ساحة بور سعيد بالعاصمة، ليبلغ سعر بيع الأورو 216 دينار وشرائه بـ214 دينار، فيما بلغ سعر اقتناء الدولار 187 دينار وبيعه 185 دينار، وهذا لأول مرة، مسجلا بذلك رقما قياسيا، حيث أنهم تعودوا وطيلة السنوات الماضية على زيادة الطلب على العملة الصعبة.

ووفقا لما يؤكد صرافون بسوق العملة الصعبة بـ"السكوار" بالعاصمة لـ"الشروق"، فإن ارتفاع سعر صرف الأورو والدولار، الأحد، بشكل ملحوظ، أين تم تداول العملة الأوروبية بـ21 ألفا و600 دينار لكل مائة وحدة، وهو رقم مرتفع، ترجمه الإقبال الشديد على هذه العملة من طرف عدد كبير من الزبائن، يتقدمهم التجار، وأصحاب الأموال المدخرة في المنازل، إذ شهدت السوق تهافتا قويا، وتم طلب كميات ضخمة من الأورو والدولار الذي بلغ سعر مائة وحدة منه أيضا 18 ألفا و700 دينار.

وحسب التجار، يشهد سعر العملة الصعبة ارتفاعا متزايدا منذ شهر ديسمبر الماضي تزامنا مع احتفالات رأس السنة الجديدة وعمرة المولد النبوي الشريف، واستمر الارتفاع مع بداية السنة الجديدة ليزداد حدة مع اقتراب تاريخ الاستحقاقات الرئاسية، المنتظرة يوم 18 أفريل المقبل، وهي الظاهرة التي تعود عليها تجار السوق الموازية للعملة الصعبة، مع اقتراب موعد كل استحقاق سياسي، إذ يقبل الكثير من أصحاب الأموال على تحويلها إلى عملة صعبة، بحثا عن ملاذات آمنة لضمان استقرار قيمة مدخراتهم، بعيدا عن أي تخفيض أو انهيار قد تشهده قيمة العملة الوطنية الدينار.

وفي سياق متصل، تشهد أسعار العملة الصعبة استقرارا على مستوى بنك الجزائر، أو السوق الرسمية، حيث بلغ أمس سعر صرف الأورو 135 دينارا والدولار 119 دينارا، حيث تعرف قيمة الدينار استقرارا أمام العملات الصعبة على مستوى السوق الرسمية منذ بداية سنة 2019، في الوقت الذي سبق وأن حذر الخبراء والأخصائيون من انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة مستويات التضخم خلال السنة الجارية، وما ينتج عنها من انهيار أكبر للقدرة الشرائية في حال استمرار

عملية طبع النقود، في حين ردت وزارة المالية على هذه الانتقادات بالقول أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتحكم في مستوى التضخم.

الجزائر- موريتانيا: رجال الأعمال يقترحون انشاء بنوك مختلطة لتسهيل التجارة الخارجية (واج)
يقترح مجلس الأعمال الجزائري-الموريتاني انشاء بنوك برؤوس أموال مختلطة أو فروع لبنوك من البلدين قصد تسهيل المبادلات التجارية والاستثمارات، حسب ما أفاد به اليوم الأحد رئيس المجلس يوسف غازي. وصرح السيد غازي للصحافة على هامش ملتقى الأعمال الجزائري-الموريتاني الذي نظمته الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة بحضور رجال أعمال من البلدين: "نقترح انشاء بنوك جزائرية-موريتانية أو فتح وكالات لبنوك من البلدين قصد تسهيل عمليات الدفع عند الصفقات التجارية بين الجهتين دون المرور بالبنوك الأوروبية". وأوضح بأن هذه المسألة هي في مرحلة النقاش على مستوى الهيئات المالية بالبلدين. ويهدف الملتقى لبحث فرص الأعمال و امكانيات الشراكة كما يتطرق لل صعوبات التي تواجه تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الجزائر و موريتانيا و ايجاد حلول ملائمة لهذه الاختلالات، حسب نفس المسؤول. ومن بين العراقيل، ذكر السيد غازي حالة الطرقات التي لم يتم تعبيدها في الجهة الموريتانية علما أنه تم في أغسطس الماضي فتح مركز حدودي بري جديد بين البلدين. وذكر في هذا السياق أن أكثر من 750 كم من الطرقات هي مجرد مسالك صحراوية و هو ما يعيق العمليات التجارية و يرفع من كلفة نقل السلع.

وكشف عن اقتراحات قيد الدراسة بين مسؤولي البلدين لإشراك القطاع الخاص في الأشغال المتعلقة بهذه الطرق. من جهته، ركز نائب رئيس الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة رياض عمور على ضرورة تطوير الطرقات و الهياكل بهذا المركز الحدودي الذي ساهم منذ انشائه في تعزيز المبادلات التجارية بين البلدين و التي ارتفعت من 38 مليون دولار سنة 2016 الى 50 مليون دولار سنة 2017 .

وأشار إلى أنه في السابق كانت البضائع تمر عبر أوروبا و كانت تستغرق شهرين على الأقل لتصل إلى وجهتها. وتابع قائلا "في الوقت الحالي، فان فتح هذا المعبر الحدودي سمح بتقليص آجال وصول البضائع و السلع إلى بضعة أيام فقط ، وهذا ما شجع المتعاملين الجزائريين التوجه بقوة إلى هذا السوق الذي يعبر عن حاجياته المتزايدة للمنتجات الجزائرية".

في الوقت نفسه - يضيف المتحدث- هناك منتجات غذائية موريتانية على غرار الأرز و الأسماك و اللحوم الحمراء، و التي يمكن أن تستوردها الجزائر من موريتانيا بأسعار أكثر تنافسية مقارنة مع تلك التي يطبقها الممونين التقليديون لهذه المنتجات.

وأضاف "إذا تمكنا من تحسين حالة الطرق، سنصل الى مستويات أعلى للتبادل التجاري" ، مؤكدا ان الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة تطمح الى رفع حجم هذه المبادلات الى 100 مليون دولار، على المدى القصير.

كما اقترح السيد عمور اتفاقاً تجارياً بين البلدين لخفض أو حتى الغاء الرسوم الجمركية بين البلدين. كما يطمح الطرفان أيضاً الى الانتقال إلى مرحلة أعلى من الشراكة والتي تتمثل في الاستثمار البيئي المنتج. من جهة اخرى، اعتبر السيد عمور موريتانيا، التي تحصي تعداد سكاني بأقل من 4 ملايين نسمة ، لا ينبغي أن ينظر الى هذا البلد مجرد سوق فقط، ولكن أيضا كبوابة نحو بلدان افريقيا الغربية التي تعتبر أسواقا ذات فرص كبيرة للمنتجات الجزائرية.

من جهته، أوضح رئيس إحدى المؤسسات الموريتانية المشاركة في المنتدى ، السيد حمادي بوشرايا ان شركته فتحت العديد من مساحات العرض في موريتانيا حيث يتم عرض المنتجات الجزائرية (الأجهزة المنزلية والمواد الغذائية ومنتجات النظافة..) التي تعرف اقبالا متزايدا من طرف المستهلكين الموريتانيين.

ويهدف تطوير نشاط تسويق المنتجات الجزائرية والموريتانية من كلا الجانبين، دعا نفس المسؤول الى إنشاء موانئ جافة على مستوى الحدود لتسهيل نقل البضائع و بالتالي تخفيض تكاليف النقل.

تعاون وشراكة

الدورة الـ 38 للجنة المرأة العربية: الدعوة الى توافق عربي حول تنفيذ اعلان بيجين (واج)

دعت الوفود العربية المشاركة في الدورة الـ 38 للجنة المرأة العربية المنعقدة اليوم بالجزائر العاصمة الى "توافق عربي" على تقرير موحد حول مدى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 سنة .

وشدد بيان الجزائر المنبثق عن هذه الدورة التي نظمت تحت شعار "الحماية الاجتماعية لتمكين المرأة"، برئاسة الجزائر وإشراف جامعة الدول العربية الى ضرورة إيجاد "توافق عربي" على تقرير موحد حول مدى تنفيذ اعلان ومنهاج بيجين بعد خمس وعشرين سنة لتقديمه امام الدورة الـ 64 للجنة الامم المتحدة المعنية بوضع المرأة التي ستعقد في مارس 2020.

كما أوصى المشاركون بإيجاد قنوات شفافة لترقية التبادل العربي للخبرات والتجارب في مجال حماية المرأة وحقوقها مع ضرورة توحيد الرؤى والمواقف العربية في اجتماعات الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المهمة بشؤون المرأة مع مواصلة التنسيق والتعاون مع هذه المنظمات.

واكد بيان الجزائر الدعوة الى مراجعة وتحيين الأطر القانونية العربية من اجل مواءمتها مع الالتزامات الدولية للبلدان العربية ومع قرارات مجلس الامن المرتبطة بالمرأة والأمن والسلام، مجددا في نفس الوقت قناعة الوفود العربية بان تمكين المرأة في المنطقة وتعزيز قدراتها وحمايتها من كل أشكال التمييز والتهميش والاستغلال والعنف "هو السبيل الى استقرار البلدان العربية وتحقيق السلم والتنمية".

هذا وجدد البيان الختامي الدعم والمساندة للمرأة الفلسطينية في دفاعها عن الارض والعرض وفي صمودها البطولي امام الاحتلال.

وركز ذات البيان على اهمية احياء اليوم العالمي للعيش معا في سلام الذي اعتمده الامم المتحدة بمبادرة من الجزائر وربطه بمحاربة التمييز والعنف ضد المرأة والدعم الجماعي لمقترح تونس المتعلق بتخصيص "يوم لصورة المرأة والطفل في الاعلام".

وفي كلمتها الختامية في هذا الاجتماع العربي اكدت وزيرة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة غنية الدالية على ان الجزائر "ستستمر خلال رئاستها للجنة المرأة العربية، على نفس النسق والمنهاج والديناميكية ، وسنعمل على ضم كل الجهود وتوحيد كل الطاقات واستنفار كل الإمكانيات للنجاح في مهمتنا".

واوضحت الوزيرة بان التجربة الجزائرية في تمكين المرأة "ستوضع بين أيدي الدول العربية الشقيقة، كما ستلقى أفكاركم ومقترحاتكم وانشغالاتكم لدينا كل الترحاب والاهتمام".

وضمن هذا السياق، أكدت رئيسة لجنة المرأة العربية على ضرورة توسيع الالتزام الصارم بمختلف المواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة والإسراع بمراجعة الأطر القانونية العربية.

تجدد الإشارة إلى أن الجزائر ممثلة في وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ستلقي خلال أشغال اللجنة الأممية حول وضع المرأة في نيويورك شهر مارس الداخل "البيان العربي" حول المرأة العربية بصفتها رئيسة الدورة الحالية للجنة المرأة العربية.

كما يشار إلى أن الاجتماع اعتمد مقترحا (محل دراسة) لاحتضان المملكة العربية السعودية لإشغال الدورة الـ 39 للجنة المرأة العربية العام القادم.

تجارة

آخر أجل في أفريل والتجار متخوفون..

بولنوار: السجل التجاري الإلكتروني سيفضح التجار الوهميين والمتحايين (الشروق أونلاين)

أطلقت وزارة التجارة، مؤخرا، حملة تحسيسية لحث التجار على المسارعة إلى التسجيل في عملية السجل التجاري الإلكتروني، حيث تلقى المواطنون رسائل نصية مكتوبة تدعوهم إلى المسارعة في التسجيل قبل انتهاء الأجل المحدد في أفريل 2019.

وتعرف عملية التسجيل في السجل التجاري الإلكتروني، إقبالا ضعيفا من التجار المتخوفين من العملية، حيث يحسب البعض أن العملية هدفها وضعهم تحت مراقبة وعين وزارة التجارة. وفي الموضوع، اعتبر رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الطاهر بولنوار، في اتصال مع "الشروق"، أن التحول للسجل التجاري الإلكتروني، هدفه تسهيل عملية استخراج سجل تجاري للشباب، مع ولوج عالم الرقمنة الاقتصادية، وتطوير النشاط التجاري بما يتماشى مع التطورات العالمية الجديدة، وإضفاء الشفافية على المعاملات التجارية.

وأهم ميزة للسجل التجاري الإلكتروني، حسب تعبير بولنوار، هي القضاء على السجلات التجارية الوهمية أو المزورة، حيث قال "بعض التجار ومنهم كبار المستوردين يلجؤون إلى استخدام سجلات تجارية مزورة، حيث تحمل أسماء أشخاص أموات وأخرى باسم مجانيين، وعند إحالة هؤلاء التجار أو المستوردين على العدالة بتهمة التهرب الضريبي أو الاحتيال، ينفذون من العقاب بسهولة"، وهو ما يجعل السجل التجاري الإلكتروني وسيلة ردع فعالة ضد هؤلاء المتحايين، حسب المتحدث.

وأكد بولنوار، تلقيه استفسارات من تجار، متخوفين من عملية التحول نحو السجل التجاري الإلكتروني، والذي اعتبروه وسيلة تجسس ومراقبة من وزارة التجارة على نشاطاتهم التجارية، وهو ما جعل الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين تعتزم تنظيم حملات تحسيسية وطنية الأيام المقبلة، للتوعية بفوائد السجل التجاري الإلكتروني على التجار وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

يقظة إعلامية